العنوان:	الأمن القومي العربي
المصدر:	افاق عربية
الناشر:	وزارة الثقافة والاعلام - دار الشؤون الثقافية العامة
المؤلف الرئيسي:	مشايخ، محمد
المجلد/العدد:	مج 15, ع 3
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1990
الشهر:	شعبان / آذار
الصفحات:	64 - 69
رقم MD:	249781
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	اسرائيل، العالم العربي، الأمن القومي، القومية العربية، الصراع السياسي، النزاعات المسلحة، الصهيونية، الصراع العربي الاسرائيلي، البحر المتوسط، الخليج العربي، البحر الأحمر، الأمن الفكري
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/249781

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأمن القومي العربي

محمد مشايخ ـ عمان

ثمة ابحاث كثيرة سطرّها عمالقة السياسة والفكر في الوطن العربي حول مصطلح (القومية) غير ان هذا المصطلح مازال قادرا على استيعاب المزيد من الدراسات وتوليد الكثير من المناقشات، وفي هذا البحث الموجز محاولة لاستقصاء أبعاد مفهوم الامن القومي العربي مشيرين منذ البداية، الى انه منذ سنوات طويلة كان الحديث عن الأمن القومي العربي ضربا من ضروب الخيال، أما الآن، وبعد ان حقق العراق نصره المؤزر على الجبهة الشرقية للوطن العربي، فقد بات الأعداء يحسبون الف حساب لامننا القومي.

لعل من الصعوبة بمكان وضع تعريف جامع مانع وشامل لمفهوم الأمن، خاصة وان هذه الكلمة اصبحت تستخدم في كل مناحي الحياة على اختلافها وتنوعها. فهناك من يتحدث اليوم عن الامن الغذائي، وهناك من يتحدث عن الامن الصناعي، في حين نجد من يجعل الأمن يتمحور حول تأمين الكيان الذاتي للدولة، او تأمين الكيان القومي للامة. ورغم التطورات التاريخية المعاصرة، فلا زلنا نجد من يتحدث عن أمن الأفراد، وامن المعلومات، بل وأمن الأحزاب. ووصل الأمر ببعضهم الى الحديث عن أمن القبائل والطوائف.. لقد اصبح الامن بالنسبة للانسان والدولة كالدم الذي يجري في العروق، حتى ان الأمور وصلت الى درجة جعلت من الأمن عبارة عن اسطورة لتبرير السياسات وتحديد المواقف السياسية للدولة. ولعل خير مثال على ذلك السياسة الداخلية والخارجية الاسرائيلية التي تضع الأمن في مقدمة اعتباراتها.. فما هو المقصود بالأمن؟ انه حالة ادراك شعورية نابعة من اسس موضوعية، أساسها الاحساس بالطمأنينة وعدم التهديد المادي والمعنوي، او ان الامن هو التعبير عن الشعور الداخلي بالطمأنينة وان يكون الانسان خاليا من كل ما يضايقه بصورة تفقده الاطمئنان، والامن يمثل حالة من عدم الخوف والحماية.. وبالنسبة للمواطن العادي فان الأمن يرتكز على وضوح الحقوق والواجبات من جانب، وشرعية وجوده كمواطن من جانب آخر وما يترتب على ذلك من حق المشاركة في الحياة السياسية من جانب ثالث، وفي ضمان حد أدنى من الاكتفاء الاقتصادي والحماية الذاتية من جانب رابع. وبصورة عامة فان الأمن بالنسبة للفرد والمواطن العادي يرتكز على مفاهيم الأمن الحياتي والأمن السياسي والضمان الاجتماعي والاكتفاء الاقتصادي والطمأنينة.

■ انواع وأشكال الأمن

ثمة صعوبات كثيرة تعترض سبيل الباحث عن انواع الامن، لانه في الحياة التطبيقية والممارسة العلمية يأخذ عدة مسارات

ومظاهر. فالفرد العادي يتحدث عن الامن، ورجل الاستخبارات يتحدث عن الأمن، ورجل الشرطة يريد الحفاظ على الأمن والنظام . وفي الثورات نجد ان اجهزة الرصد الثوري تحاول رصد التحركات المعادية وغير المعادية والحفاظ على الأمن الذاتي لهياكل الثورات وتنظيماتها، في حين نجد الباحثين يتحدثون عن أمن التكنولوجيا وعدم السماح بالوصول الى أسرار المخترعات العلمية او منع نقلها دون ترخيص واذن رسمي، والطوائف نسمعها تطالب بتحقيق امن الطائفة، والقبائل لها مجال حيوي ومناطق نفوذ لابد من تأمينها، حتى ان العشيرة لها مفهوم امن خاص بها. واذا انتقلنا الى الدول نجد من يتحدث عن الأمن الوطني، في حين هناك من يتكلم عن الأمن الاقليمي. وكثيرا ما نسمع عن الامن والسلم الدوليين..وبالتالي فانه يمكن القول ونحن في غمار هذا التحليل الذي لازال في طور التأصيل والابداع النظري ان هناك انواعاً عديدة لمفهوم الأمن تختلف من حيث النطاق والضيق والشمول نذكر هنا أمثلة على سبيل التوضيح وليس بهدف الحصر:

ا ـ أمن الأفراد والمواطنين: وهو الشعور بالطمأنينة وعدم الخوف والتهديد في معناه الواسع، وفي الوقت نفسه الوضوح ومعرفة الحقوق والواجبات وضمان حق المشاركة السياسية، مع الضمان الاجتماعي وتحقيق الحد الأدنى اللازم من الاكتفاء الاقتصادي.

ب ـ الأمن الوطني: وهو يتمحور حول الدولة التي تحدد عناصر أمنها الوطني، ويتمركز هذا المفهوم حول قدرة الدولة على تحقيق الحماية الذاتية وعدم السماح للتعرض للمخاطر التي من شأنها ان تهدد كيان الدولة واستمرار بقائها ووجودها واستقلالها وعدم التعرض للتفسخ والتجزئة . ويهدف الامن الوطني للدولة الى تأمينها من الداخل، ودفع التهديدات الخارجية عنها، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار.

ج ـ الأمن القومي: هذا المفهوم حديث وهو يتمحور حول الأمة وينطلق من ضرورة التصدي لأية محاولة من شأنها المس بالحد الأدنى اللازم من الحماية للأمة او المجتمع القومي، حتى لو تطلب ذلك اللجوء الى كافة الوسائل والأساليب بما فيها استعمال القوة للدفاع عن النفس. ان الأمن القومي مفهوم ينطلق من خلال النظر للأمة كوحدة واحدة ذات أمن واحد لايتجزّأ.

د ـ الأمن الدولي: هذا المفهوم مطاط اخضعته الدول الكبرى للحرب الباردة الدائرة فيما بينها، وانطلقت كل منها في بث ونشر تصوراتها حول كيفية تحقيق ما يسمى بالأمن والسلم الدوليين، ولا زال الحديث عن السلم الدولي خاضعا لمصالح الدول الكبرى وتصوراتها، رغم ان هناك تصورات اخرى عن كيفية تحقيق الأمن الدولي سواء تلك التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، او تصورات التجمعات والمنظمات الاقليمية او غيرها من المفاهيم التي ظل اغلبها حبرا على ورق. وتحاول الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تحقيق حد من الأمن الدولي سواء من خلال اتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية او خفض الاسلحة التقليدية او غيرها من الاتفاقيات، ولكن لابد من التأكيد انه لم يعد تصور واضح وواحد ومعترف به دوليا لمفهوم الأمن الدولي ،بل ان كل دولة لها مفهومها وتصوراتها للأمن بما يخدم مصالحها وتصوراتها للأمن بما يخدم مصالحها الوطنية في المقام الأول.

وهناك انواع وتصورات اخرى للامن ليس هنا المجال حول بحثها ولكن نذكر منها:

١ ـ أمن المعلومات: ويدور هذا المفهوم حول ضمان سرية المعلومات وعدم السماح للعدو او من يتعامل معه للوصول الى معرفة المفاصل السرية سواء للدول او الافراد او الجماعات او التنظيمات او الاحزاب.. ورصد كل من يحاول اختراق حاجز السرية المحيط بتلك

المعلومات.

٢ ـ امن الطوائف والقبائل والأقليات العرقية: وهذه التصورات وغيرها من المفاهيم التي لامجال للخوض في تفاصيلها، تعبر عن العودة بالتاريخ الى الوراء رغم الفتن الطائفية التي رفعت رأسها هنا وهناك والتي غالبا ما تحركها مصالح دولية متضاربة، ولكن نذكرها هنا من قبيل التذكير ليس غير، وما يهمنا هنا هو التركيز على مفهوم الأمن القومي والتمييز بينه وبين مفهوم الأمن الوطني.

٣ ـ الأمن الغذائي: وهو مفهوم برز أخيرا بعد ان تحول القمح والغذاء الى سلاح للضغط الدولي وفرض السياسات وهو تعبيرعن اتساع مفهوم الأمن ليشمل جوانب عديدة من حياةالدول والافراد والجماعات.

■ تعريف الأمن القومي وعناصره

الأمن القومي هو عبارة عن الحد الادنى اللازم من الحماية للأمة او المجتمع القومي والذي يقع على الادارة الحاكمة مسؤولية عدم السماح بانتهاكه حتى لو أدى ذلك لاستخدام كافة الوسائل والاساليب والادوات المتاحة بما فيها اللجوء لاستخدام القوة المسلحة ،لانه امن يتعلق بالحفاظ على الكيان والوجود والاستقلال وعدم التجزئة.. و هذا التعريف لمفهوم الأمن القومي يتكون من العناصر الأتية:

١ ـ الأمن القومي هو تعبير عن تحقيق الحد الادنى اللازم لحماية الكيان الذاتي للامة.

٢ ـ انه لايجوز السماح ـ بأي حال من الاحوال او شكل من الاشكال ـ بانتهاك هذا الحد الادنى اللازم لحماية الامة او المجتمع القومي.

٣ ـ من حق الأمة في اثناء الحفاظ على امنها القومي استعمال كافة الوسائل المشروعة دوليا بما فيها استعمال القوة المسلحة بالاضافة للادوات والوسائل والاساليب الاخرى مثل اثارة الرأي العام، الضغوطات الاقتصادية، الاساليب الدبلوماسية، اثارة القلاقل الداخلية في داخل الطرف المعتدي ، الحصار، الاستعراضات والمناورات الحربية، التهديد باستعمال القوة او استعمالها فعليا بصورة جزئية او شاملة..استعمال اساليب الدعاية او الشائعات والحرب النفسية..

٤ ـ انه يقع على القيادة والادارة الحاكمة مسؤولية عدم السماح بتهديد الامن القومي او تعريض الحد الادنى اللازم لحماية الكيان الذاتي للخطر.

٥ ـ ان من الواجب ايضا ترسيخ مفهوم الأمن القومي في الوعي الجماعي القيادي ..

ان الأمن القومي وفقا لذلك المفهوم، ومن حيث الممارسة والتطبيق ما هو الا عبارة عن مجموعة من المبادئ الثابتة والمتأصلة في الضمير والوعي الجماهيري والجماعي والوعي القيادي بحيث يتوجب على القيادات الحاكمة بغض النظر عن انتماءاتها الحزبية اوالسياسية او الطائفية ان تحترمها وتعي دلالاتها وتحافظ عليها..وهنا قد يتساءل بعضهم كيف تتم صياغة مبادئ وعناصر الأمن القومي؟ ان الاجابة على هذا التساؤل تتطلب التنويه الى ان النظرة القومية الشاملة والتشبع بالفكر القومي النابع من التربة الحضارية للأمة او المجتمع القومي، وخاصة من قبل القيادات الحاكمة، هي من اولى المتطلبات لصياغة مفهوم واضح للأمن القومي، ذلك ان الامن القومي في صياغته هو حصيلة تفاعل بين الفكر القومي والنظرة القومية من جانب والممارسة القيادية لهذا الفكر من جانب آخر، وليس هناك من سلطة من حيث الواقع تصوغ مبادئ الأمن القومي. فالتاريخ بخبراته وتقاليده المتتالية هو الذي يعلم الشعوب والأمم كيفية المحافظة على الذات، ثم يأتي ـ كما يقول المرحوم الدكتور حامد ربيع: استاذ النظرية السياسية بجامعة القاهرة ورئيس قسم الدراسات السياسية والقومية في معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة وبغداد والخبير في الشؤون الاسرائيلية وقضايا الصراع العربي الصهيوني ـ الفكر والفقه السياسي القومي الخلاق يتزاوج مع التأمل العسكري والتنظير الاستراتيجي لتكملة الممارسة القيادية القومية، او ذات النظرة القومية. اذن الامن القومي هو من جانب حصيلة تجارب وخبرات تقليدية تاريخية مع نظرة وفكر قومي من جانب آخر، وفكر عسكري استراتيجي من جانب ثالث، ثم قيادة واعية تحيل كل ذلك الى قواعد ثابتة راسخة ومقدسة للتعامل مع مفهوم الأمن القومي وتعمل على نشره وتعميمه ليترسب في الوعي الجماعي للأمة او المجتمع القومي. كل هذا من جانب رابع.

■ الأمن القومي والأمن الوطني

لابد هنا من التنبيه الى ضرورة تقدم الخلط بين مفهوم الأمن الوطني الذي يتمحورحول حماية الكيان الذاتي للدولة، وبين مفهوم الأمن القومي الذي يدور ويتمركز حول تحقيق الأمن للأمة او للمجتمع القومي، اذ يوجد نوع من الخلط في بعض اللغات بين المفهومين، ففي اللغة الانكليزية نجد ان اصطلاح او تسمية (Nation-al security) يمكن ترجمتها الى اللغة العربية تارة: "الامن الوطني" او "الأمن القومي" تارة اخرى. ولكن في لغتنا العربية نجد المجال مفتوحا على مصراعيه للتمييز بين المفهومين سواء مفهوم الأمن القومي او مفهوم الأمن الوطني. واذا كان الفقه السياسي قد اعتاد اليوم على الحديث عن الامن الوطني للدول، اي التركيز على المنطلقات القطرية، فان النظرة الشاملة تجعل المنطلق القطري اساسا للانتماء والنضال القومي، وهنا نتساءل : كيف يتم الحديث عن الامن القومي؟ وهل اصبح الخوض في هذا الغمار لكل من يريد معركة سهلة؟ طبعا الحديث عن تحديد ماهية العلاقة بين الامن الوطني والامن القومي يدفعنا الى الصدام مع سؤال آخر حول ماهية العلاقة بين "الدولة" التي يتمحور مفهوم الامن الوطني حولها، وبين

"الامة" او المجتمع القومي الذي يدور مفهوم الأمن القومي حوله ويلتف حول تأمين كيانه الذاتي وتماسكه.. وعند الاجابة على هذا التساؤل نقول ان هناك ثلاثة اشكال او انواع بين الدولة من جانب والامة من جانب آخر وهذه الانواع هي:

١ ـ علاقة تطابق: بمعنى انه في هذه الحالة توجد علاقة تتضمن التطابق بين الدولة والامة، اي ان حدود الدولة تكون هي نفس حدود الامة او المجتمع القومي، وهو مايمكن تسميته باسم الدولة القومية. وابرز مثال على هذا التطابق هو فرنسا حيث تشكل فرنسا دولة وأمة في نفس الوقت وفي اطار الحدود نفسها.

٢ ـ علاقة شمول: بمعنى ان هناك دولة قد تشمل وتحتوي على عدة قوميات او امم وهي التي يمكن تسميتها بالدولة متعددة القوميات(Multi — National State) ولعل الاتحاد السوفياتي والهند ويوغسلافيا من النماذج البارزة على ذلك. فالاتحاد السوفياتي يشمل بداخله العديد من الامم والقوميات التي برزت أخيرا مع اشتداد النزعة القومية هناك سواء في جمهوريات بحر البلطيق استونيا وليتوانيا ولاتفيا، او في ارمينيا او جورجيا اوغيرها من جمهوريات الاتحاد.فالاتحاد السوفياتي كدولة تضم حدوده عدة امم او مجتمعات قومية.

٣ ـ علاقة تجزئة:وفي هذه الحالة تكون الدولة جزءا او كسرا في بنية الأمة او المجتمع القومي وذلك معناه وجود امة مجزأة الى عدة دول وخير مثال على ذلك الأمة العربية.

■ شروط الحديث عن الامن القومي

ان التقاليد الثابتة تدور حول حق الدول فقط في جعل مفهوم الأمن الوطني أساساً لسياساتها الخارجية الاقليمية والدولية، ومن ثم فانه ليس من حق الطوائف والجماعات الاثنية والعرقية او اي أقلية في داخل الدولة ان تثير هذا الموضوع وتتحدث عن أمن الطائفة او امن الأقلية سواء أكانت اقلية عرقية او دينية او غير ذلك، بل ان الفقه السياسي التقليدي يرى انه ليس من حق اي مجتمع لم يستطع ان ينصهر في اراد دولية واحدة ان يطرح مفهوم الأمن القومي. ورغم ذلك فان السنوات الاخيرة بدأت تشهد تطورات حول مفهوم الامن اساسها التفريق والتمييز بين الأمن الوطني الذي يتعلق بالدولة وصيانة كيانها واستمرارية وجودها، وبين مفهوم الامن القومي الذي اساسه صيانة كيان الامة وحماية المجتمع القومي ووجوده ومقاومة كل محاولات التجزئة والتفسخ التي تستهدف وحدة الامة والعمل على اعادة وحدتها في حالة وجودها في حالة تجزئة وتمزق.

وهنا لابد من الاشارة الى انه منذ اوائل السبعينات حدث تطور في مفهوم الأمن بحيث لايقتصر على الأمن الوطني فقط، بل اصبح من حق المجتمع القومي او الذي يتجه ان يكون كذلك ان يتحدث عن الامن القومي، وبرغم ما يكون عليه من وجود تعدد الدول التي تنتمي الى ذلك المجتمع القومي والامة ،وبذلك اصبح الحديث عن حق المجتمع القومي في الحديث عن الأمن القومي واضحا وشائعا ولكن القول ان هناك عدة شروط يجب ان تتوفر حتى يكون من حق المجتمع القومي الحديث عن الامن القومي. ومن هذه الشروط:

١ ـ ان تكون ملامح المجتمع القومي واضحة وليست موضع شك او مناقشة.

٢ ـ ان يملك المجتمع القومي اداته السياسية الدولية التي تضم الدول التي تنتمي الى المجتمع القومي اذا كان مجزءاً، بشكل او آخر في اطار تنظيم قومي.

٣ ـ ان يتم ترسيخ واضح للوعي القومي في الشعور الجماعي العام سواء على مستوى العناصر المكونة للمجتمع القومي او على مستوى القيادة التي تقف على رأس هذا المجتمع القومي.

٤ ـ ان تكون الاداة السياسية التي تقف على رأس المجتمع القومي ذات تأثير معترف به في الساحة الدولية، وحائزة على الاعتراف الدولي.

■ الأمن القومي والعدو الاقليمي

التقاليد الثابتة والحقيقية للامن القومي تجعل الحديث عن هذا المفهوم يتجه نحو العدو الاقليمي الذي له حدود مشتركة مع المجتمع القومي او الدولة المعنية. هذا العدو، او الاعداء الاقليميون يتجسد فيهم الخطر والتهديد والخوف الدائم من القيام بهجوم مباغت يعرض كيان الدولة او الامة او تكاملها ووحدتها للخطر. ولكن من الملاحظ ان الدول الكبرى في الفترة الاخيرة قد بدأت تتحدث عن مفهوم واسع للامن القومي يحفظ استمرار الابقاء على مصالحها الدولية. فالولايات المتحدة الامريكية عندما تتحدث عن الامن القومي الامريكي نجدها تجعل اسرائيل جزءا منه رغم ان بين اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية مسافة تزيد على السبعة آلاف ميل. كما ان الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية لم تتردد في توسيع دائرة امنها القومي الى حد الاعلان عن ان استمرار تدفق النفط بلا انقطاع من منطقة الخليج العربي هو عنصر من عناصر امنها القومي ، بل امتد الحديث عن امن الدول الكبرى وغيرها من الدول الى الفضاء الخارجي،وبرنامج حرب النجوم او ما يسمى بمبادرة الدفاع الاستراتيجية الامريكية نموذج واضح لذلك.

والآن نعود للاجابة على التساؤل الآتي: من هو العدو او الاعداء الاقليميون الدين يجب ان يتجه ضدهم اهتمام الامن القومي العربي؟

الاجابة واضحة وهي ان من اولويات الامن العربي.يجب ان تتركز حول كيفية مواجهة اسرائيل وايران سواء برسم استراتيجية عربية سليمة شاملة او اي استراتيجية أخرى تقف امام التحدي الاسرائيلي والايراني للمنطقة العربية، مع ضرورة تأمين الأمة العربية بكل اقطارها بغض النظر عن حالة التمزق والتجزئة التي يجب العمل على ازالتها. وذلك يتطلب استئصال الحاجز الذي يفصل

بين مشرق الوطن العربي ومغربه واعادة التواصل البري بين اجزاء المنطقة العربية. كذلك تأمين كل اطراف الوطن العربي من الجنوب والشمال والشرق والغرب من القلب . اذن مفهوم الامن العربي مفهوم شامل واسع فهو في الوقت الذي يركز على الاهتمام بمنطقة القلب لايغفل الانتباه للتهديدات من الاعداء الاقليميين للامة العربية سواء ايران في الشرق او الحبشة (اثيوبيا) في الجنوب.

ان العدو الاقليمي المركزي للامن العربي هو اسرائيل مع عدم اغفال ما قد ينشأ من اعداء اقليميين في مناطق الاطراف وخاصة (ايران)..وهنا لابد من الاشارة الى ان قادة اسرائيل لا زالوا يعتبرون الامة العربية هي العدو الاول للدولة العبرية، فالعلاقة بين الامة العربية واسرائيل لازالت علاقة عداء. فالواضح ان لاسلام بدون فلسطين جنبا الى جنب مع سلام الآخرين بمن فيهم اسرائيل وهذا ما عبرت عنه بوضوح نتائج الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي انعقدت في الجزائر في شهر تشرين ثان من عام ١٩٨٨م.

■ مدرستان للأمن القومي:

لو تتبعنا موضوع الأمن القومي تاريخيا يمكن ان نميز بين مدرستين:

المدرسة الاولى: المفهوم العسكري للامن القومي: ان قضية الأمن بالنسبة لهذه المدرسة هي مشكلة اقامة جيوش قوية تصون امن البلاد من العدوان الخارجي.

المدرسة الثانية: المفهوم الاجتماعي للأمن: ويفضله عدد كبير من الباحثين، حيث ان قضية الأمن ليست قضية بناء جيش قوي ولكنها تتخطى ذلك الى النظام الاجتماعي برمته شاملة الابعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وانطلاقا من هذا كله يمكن ان نحدد التعريفات الاتية للأمن القومي حسب بعض التصورات:

١ ـ ان الدولة تكون آمنة حينما لاتضطر الى التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب، وتكون قادرة عند التحدي على المحافظة على تلك المصالح بالحرب.

٢ ـ تعريف آخر «يهدف الأمن القومي للدولة الى تأمينها من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر اقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار».

٣ ـ تعريف روبرت مكنمارا: (الأمن معناه التنمية. فالأمن هو التنمية وبدون تنمية لايمكن ان يكون هناك أمن) . نستخلص من هذه التعريفات النتائج الأتية:

١ ـ ان الهدف الاساسي لأمن الدولة هو الوحدة الاقليمية وحماية الكيان الذاتي لها.

٢ ـ ان هذا الأمن يواجه الاخطار الداخلية والخارجية القائمة والمحتملة.

٣ ـ شمولية مفهوم الامن القومي حيث انه لايقتصر على الجوانب العسكرية فقط بل يشمل الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

■ مرتكزات الأمن القومي العربي:

ونظرا لاهمية مرتكزات الأمن القومي العربي نعود من جديد لحصرها فيما يلي:

١ ـ ان البحر الابيض المتوسط يجب ان يظل بعيدا عن صراعات القوى الكبرى في الاسرة الدولية.

٢ ـ ان منطقة البحر الاحمر والخليج العربي يجب ان تظل تحت السيطرة العربية وان ينظر اليها على انها بحيرات عربية.

٣ ـ ان منطقة القلب العربية داخل المربع الذي يربط بين عدد من الاقطار العربية في مقدمتها بغداد والقاهرة والرياض التي يجب ان يسودها التجانس والتكامل والتماسك والمساندة.

٤ ـ منع قيام أي حزام معادٍ في المناطق البرية جنوب الصحراء العربية الكبرى

٥ ـ ضرورة مجابهة اسرائيل في قلب المنطقة العربية وتجسيد الدولة الفلسطينية على ارض الواقع

٦ ـ ضرورة مجابهة ايران ومنعها من تكرار اعتداءاتها على العراق واجبارها على اكمال ما ابتدأ به العراق لتنفيذ قرار مجلس الأمن .

٧ ـ ضرورة اقامة صناعة تسليحية ونووية عربية مستقلة.

ونتوقف الآن مع الأهمية الخاصة لبعض هذه العناصر والتي هناك ضرورة لاختيارها لتكون مرتكزات للأمن القومى العربى

١ ـ أهمية البحر المتوسط للأمن القومي العربي:

تبرز اهمية البحر المتوسط وضرورة ابعاد القوى الكبرى وصراعاتها عن البحر المتوسط وتفريغ هذا البحر من اي قوة قادرة على شل الأمن القومي العربي وخاصة القوى العظمى وذلك للاعتبارات التالية:

ا ـ ان هناك ثماني دول عربية ـ افريقية واسيوية ـ تقع على شاطئيه الجنوبي والشرقي على طول مسافة لاتقل عن ثلاثة آلاف ميل وتبلغ مساحة هذه الدول حوالي ٨٠٪ من مساحة الوطن العربي ككل ومن هذه الدول: لبنان؛ فلسطين، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب.

ب ـ ومما يضاعف من خطورة البحر المتوسط للأمن القومي العربي ان الحياة الجماعية في الوطن العربي تكاد تتركز على الشواطئ والمناطق الساحلية حيث الامتداد الداخلي يمثل اراضي صحراوية معدومة النشاط البشري او تكاد، ومن ثم فان نقطة الضعف الحقيقية في الدفاع العسكري عن الكيان العربي هي في وجوده المطل على البحر المتوسط.

ج - وكذلك ممايزيد من اهمية البحر المتوسط بالنسبة للبلاد العربية باعتباره بحرا مقفلا او شبه بحيرة هائلة مقفلة؛ ان هذه الدول تتحكم بمداخله ومخارجه، من ناحية الشرق عن طريق تحكمها في مضيق باب المندب الذي يتحكم في البحر الاحمر من تلك الناحية ومضيق هرمز الذي يتحكم بوسائل المواصلات بين الخليج العربي وخليج عمان ثم الى البحر الاحمر.

٤ - كما ان للبحر المتوسط اهميته البالغة بالنسبة للبلاد العربية التي لاتقع على شواطئه بطريقة مباشرة فمثل هذه الدول تكاد تعتبره شريان الحياة بالنسبة لها، والبلاد العربية البترولية - على سبيل المثال - تصدر نفطها من منابعه عن طريق خطوط الانابيب على الشاطئ الشرقي او الى مناطق متعددة من الشاطئ الجنوبي له، كما يعتبر البحر المتوسط "الجسر" الذي تمر عبره ناقلات البترول من الخليج العربي وشمال افريقيا الى مناطق الاستهلاك في الغرب الاوروبي عبر قناة السويس او عن طريق الانابيب "سوميد" الواصل بين البحر الاحمر الى البحر المتوسط مباشرة.

٥ - من ناحية اخرى فانه اذا اعتبرنا ان خط الجزر قبرص - كريت - صقلية - ومالطة - كورسيكا - وسردينيا - البليار يقسم البحر المتوسط بالعرض الى قسمين شمالي وجنوبي، فيمكننا القول بأن الدول العربية تتحكم او يمكنها ان تتحكم في الجزء الجنوبي للبحر المتوسط، الا انه من ناحية اخرى فان النظرة الى تضاريس وتكوينات الشواطئ العربية الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط تسمح باكتشاف ان تلك الشواطئ العربية الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط منبسطة واكثر استواء واقل تعاريج من الشواطئ الاوروبية ومن ثم فانها غير قابلة للدفاع عن نفسها الا بصعوبة خاصة اذا اخذنا في اعتبارنا انها لاتحميها سلسلة من الجبال كما هو حال الشواطئ الاوربية التي تحميها سلسلة من الجبال تمتد من الغرب الى الشرق شاملة جبال سيرانفياد وجبال البرانس وجبال كنتيريان في شبه جزيرة ايبيريا ثم جبال الألب وابنين ونبرس في كل من ايطاليا واليونان وجبال البلقان حتى تكتمل السلسلة بجبال طوروس في تركيا في الشرق. هذا الحال على الشواطئ الاوروبية للبحر المتوسط غير موجود بالنسبة للاستمرارية الجبلية التي تتكون احدى حلقاتها في جبال الاطلس في المغرب العربي ثم تفتقد الاستمرارية على طوال الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط هذا بخلاف الشواطئ الاوربية التي تجد نفسها في موقف أكثر صلابة وأكثر قدرة للحماية الذاتية.

٢ - أهمية منطقة البحر الاحمر والخليج العربي للأمن القومي العربي:

منطقة البحر الاحمر والخليج العربي يجب النظر اليها على انها مياه عربية ومنع اي وجود غير عربي في تلك المناطق بقوة وحزم. تزداد خطورة البحر الاحمر والخليج العربي بالنسبة للامن العربي اذا أخذنا في الاعتبار ما يلي:

ا - ان كلا من البحر الاحمر والخليج العربي يمثل حرية ممتدة في وسط الجسد العربي قابلة لأن تكون نقطة انطلاق لتفتيت الكيان السياسي والامتداد الاقليمي للقارة العربية.

ب - ان البحر الاحمر من خلال خليجي العقبة والسويس يسمح بشطر الوطن العربي الى قسمين خاصة اذا اخذنا في الاعتبار ان خليج العقبة يبلغ عرضه (١٢) الى (١٧) ميلا وطول سواحله (٢٣٠) ميلا يمتد (١٢٥) ميلا في مصر و(٩٥) ميلا في السعودية و(٤) أميال في الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل.

ج - ان الخليج العربي قادر على تهديد الجناح الشرقي للوطن العربي وبدرجات ليست اقل خطورة من البحر لاحمر.

د - كذلك اذا نظرنا الى طبيعة البحر الاحمر نجد انه عبارة عن منخفض يفصل بين كتلتين من القشرة الارضية تقعان داخل القارة العربية بشقيها الآسيوي والافريقي، ومن ثم فمن الضروري منع اي قوة من السيطرة عليه.

هـ - ان كلا من البحر الاحمر والخليج العربي يمثلان كماشة هائلة تضم بين فكيها منابع البترول العربي الرئيسة ومن ثم فان سيطرة اي قوة عليها تشكل تهديدا للأمن القومي العربي.

و - ومن ناحية اخرى فان تحقيق عروبة تاريخية للبحر الاحمر سوف يعود بميزات عسكرية واقتصادية وسياسية لصالح الطرف العربي في اطار الصراع العربي الصهيوني.

فمن الناحية العسكرية لايمكن ان ننسى الدور الهام الذي قام به اغلاق باب المندب في جنوب البحر الاحمر خلال حرب عام ١٩٧٣ مع اسرائيل.

ومن الناحية الاقتصادية: فان السيطرة العربية على باب المندب والبحر الاحمر وتحويله الى بحر عربي يقلل من اهمية (ايلات) وخاصة بعد التكاليف الباهظة التي تكلفتها اسرائيل في انشاء خط الانابيب من ايلات الى عسقلان، وكذلك في تمهيد الخط البري بين ايلات وشمال اسرائيل و ذلك يضعف السيطرة العربية على البحر الاحمر ودول جنوب آسيا والشرق الاقصى ودول المحيط الهادي.

ومن الناحية السياسية: فان السيطرة العربية على البحر الاحمر تجعل تكاتف الجهود العربية لانهاء النزاعات الدولية والصراعات في منطقة البحر الاحمر مسألة مهمة.

ز - واخيرا اذا نظرنا للبحر الاحمر كطريق نجد انه يتميز بموقعه الوسط بين البحار الشرقية والغربية بصفة عامة، والبحر المتوسط والمحيط الهادي بصفة خاصة، فالبحر الاحمر يمتد كما لو كان جسراً عائماً بين الخليج العربي والمحيط الهندي والبحر المتوسط*

* انظر مجلة البيادر المقدسية، العددان ٣٥٤، ٣٥٦ حزيران ١٩٨٩، زاوية: دراسات، بقلم الدكتور كمال محمد: المحاضر في الجامعة الاسلامية في غزة